الندوة العلمية السنوية الثانية لكلية الاقتصاد والتجارة-الجامعة الأسمرية الإسلامية

تحت عنوان:

قراءات في تقارير ديوان المحاسبة 2021م -المال العام بين الاستثمار والاستنزاف.

المقدمــة

تكتسي تقارير ديوان المحاسبة أهمية بالغة في كشف الانحرافات، وتحصين المال العام وحمايته من الاستنزاف والتبذير وتوجيهه نحو الاستثمار الأمثل الرشيد، هذا العمل الرشيد يقوم به ديوان المحاسبة الليبي للحد من الفساد وتقويض أثره في الأداء الحكومي عن طريق الرقابة المالية سواء أكانت رقابة سابقة، أم مصاحبة، أم لاحقة، في نطاق الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية من خلال تقاريره التي يقدمها .

عليه فإن هذه الندوة تناقش الإشكالية الآتية : هل تقارير ديوان المحاسبة كافية للحد من استنزاف موارد الدولة الليبية؛ وسوء الخدمات التي تقدم للمواطن في القطاع العام ؟أم أن هناك واجبات يقتضي من السلطات العامة فعلها كتدابير وقائية وجزائية وتنظيمية لتأمين الحقوق ؟

وفقا لهذه الإشكالية تنظم هذه الندوة لفهم ومعرفة الآثار المالية والاقتصادية والنقدية، وربما السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والقانونية .... التي تهدد حياة المواطن ومستقبل الدولة الليبية، وكيفية إيجاد الحلول الناجعة لها.

من هنا جاء دورقسم البحوث والاستشارات بكلية الاقتصاد والتجارة للتفاعل مع هذه الإشكالية بدعوة أهل الاختصاص والنخب والباحثين للمشاركة وإثراء النقاش حول هذا الموضوع.

أهداف الندوة

تهدف هذه الندوة إلي الفهم والمعرفة بالآثار السلبية لاستنزاف المال العام، وانعكاساته على العلاقة بين الأداء الحكومي وطبيعة تقديم الخدمات للمواطنين، وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وفق الآتي:

1-تشخيص دور ديوان المحاسبة لمواجهة إشكالية استنزاف وإهدار المال العام ، وفهم ومعرفة السبل الناجعة للحفاظ على المال العام وطرق استثماره الاستثمار الأمثل .

2- الوعي بالتحديات التي تهدد موارد الدولة الليبية هل هي محاصصة جهوية، أم بيروقراطية إدارية، أو غياب خطط استراتيجيات رشيدة ، أو جوانب أمنية وسياسية وثقافية ... أو أبعاد خارجية تهدد سيادة الدولة الليبية .

3-رصد ومراقبة مدى التزام الجهات الحكومية بتقرير ديوان المحاسبة للرفع من مستوى الأداء الحكومي؛ أم هناك استهتارًا واستنزافًا لموارد الدولة وبالتالي فالدولة في حالة انحدار ...

وفقا لهذه الأهداف يأتي تنظيم هذه الندوة وفق المحاور الآتية :

محــاور الندوة

المحور الأول: رقابة ديوان المحاسبة السابقة و المصاحبة واللاحقة، ودورها في الحفاظ على المال العام وفق الخطة التشغيلية والقيمة المضافة.

أ. خالد أحمد شكشك

المحـور الثـاني : السياسات الاقتصادية بين صانع القرار وتقارير الديوان – أدلة من الاقتصاد الليبي.

د.يوسف مسعود يخلف

المحـور الثالـث: ضعف أنظمة الرقابة الداخلية بالقطاعات العامة في الدولة كأحد أهم أسباب تفشي الفساد، ودور ديوان المحاسبة في معالجة الإشكاليات ووضع الحلول الناجحة لها.

أ.أحمد محمد الشحومي

المحور الرابع: دور التشريعات التنظيمية والرقابية في الحد من إساءة استعمال السلطة .

د. محفوظ علي التواتي

المدعوون لإثراء النقاش

1- النيابة العامة ومن يمثلها .

2- الهيئات القضائية، والرقابة الإدارية وديوان المحاسبة، وهيئة مكافحة الفساد ...وما في حكمها.

3- أساتذة الجامعات والخبراء والمختصون، ومراكز البحوث العلمية.

4-الوزارات والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالداخل والخارج.

5- أعضاء لجنة صياغة الدستور.

6- أعضاء السلطة التشريعية.

7- مؤسسات المجتمع المدني.

8- الحكماء والأعيان والشخصيات العامة .

9-دار الإفتاء.

تاريخ انعقاد الندوة يوم السبت

الموافق 2022/11/19 م

التوقيت التاسعة والنصف صباحا.

المكان مدرج كلية الاقتصاد والتجارة بمدينة زليتن.

ندوة علمية تحت عنوان:

قراءات في تقارير ديوان المحاسبة - المال العام بين الاستثمار والاستنزاف.